مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

اثر الآفات الزراعية على الاقتصاد العراقي 1921-1958

عامر حميد سلطان العابدي
الجامعة المستنصرية / المكتبة المركزية

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 30/ 4/ 2025
تاريخ القبول 12/ 5 /2025
تاريخ النشر 24/ 7 / 2025

الكلمات الرئيسية:

(الآفات الزراعية, الاقتصاد العراقي, الحكومة العراقية, الفلاح، الانتاجية، المحاصيل)

المستخلص باللغة العربية:

المستخلص
عُدَّت الآفات الزراعية من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني, عانى العراق من مشكلات كبيرة في هذا المجال نتيجة لتنوع المناخات والأنماط الزراعية، مما يخلق بيئة مناسبة لانتشار الكثير من الآفات الحشرية والفطرية التي تؤثر بشكل رئيسي على المحاصيل الزراعية المتنوعة مثل القمح والشعير والقطن والخضروات. يركز البحث على تحليل تأثير الآفات الزراعية على الاقتصاد العراقي خلال الفترات المختلفة، مع تسليط الضوء على خسائر الإنتاجية الزراعية، وتأثيرها على الدخل الزراعي للأسر الفلاحية، وكذلك على الأمن الغذائي في البلاد, ويستعرض البحث السياسات والإجراءات المتخذة لمكافحة هذه الآفات، سواء كانت عبر الأساليب التقليدية أو التقنية الحديثة، واثر فعاليتها في الحد من الأضرار.

doi: xx.xxxx

1. المقدمة

يمتلك العراق وضعًا جغرافيًا مميزًا يتيح له، في حين أن هناك لوائح وقوانين من شانها تطوير القطاع الزراعي، أن يكون في مقدمة البلدان الزراعية المتطورة. فالعراق يتميز بتنوع مناخه وهذا يحترم بدوره تنوع محاصيله الزراعية ويوجدها على مدار العام، بالمقابل، يتعرض للمحاصيل والمزروعات بصورة عامة إلى أنواع الآفات الزراعية المؤذية والتي تسبب الخسارة في الاقتصاد العراقي والجهود الكبيرة التي بذلت في الحفاض على الثمار، ولكن هذه الخسائر تتعلق مباشرة بحقوق الأفراد ومستوى معيشتهم، من هذا المنطلق، تسبب الآفات الزراعية خسائر فادحة في المحاصيل الاقتصادية في العراق والعالم إذ أنها تسبب نقص المحاصيل وبالتالي قلة العرض في الأسواق المرتفعة بأسعارها وتلك تعيش في حياكة الأفراد بصورة خاصة ومعيشة الفلاح بصورة عامة

قسم البحث إلى محورين سبقته مقدمة وانتهى بخاتمة بينت أهم النتائج التي توصل إليها البحث تناول المحور الأول واقع الزراعة في العراق واهم التحديات الطبيعية التي تواجهها 1921-1958، محاولًا اجتثاث طبيعة القطاع الزراعي والظروف التي تواجهه، موضحًا مشكلة تملح الأرض والعرق التي تتعرض لها التربة، وتطرق أيضًا إلى أنواع الآفات الزراعية التي تؤثر على الزراعة.

من جانب آخر، تطرق المحور الثاني إلى تأثير الآفات الزراعية على القطاع الزراعي في العراق لمدة 1921-1958، موضحًا أنواع الآفات الزراعية التي تؤثر على المحاصيل، وتطرق أيضًا إلى موقف السلطات العراقية من انتشار الآفات الزراعية، كما بين تأثير الجراد النجدي والمراكشي على الاقتصاد وسياسة الحكومة العراقية لمكافحة الآفات باختلاف انواعها.

يُعَد استعراض الأدبيات عنصرًا حاسمًا في أي بحث، حيث يضعه في سياق الدراسات السابقة، ويحللها نقديًا، ويحدد الثغرات البحثية، مما يساعد في توجيه الدراسة نحو إسهامات جديدة. يساهم هذا القسم في ترسيخ الأسس النظرية للبحث بشكل منهجي.

مشكلة البحث:

بما تشكله الزراعة في العراق بوصفها عصب الحياة الاقتصادية فيه, لكن ظهور الآفات الزراعية ادت الى حصول تدهور في بيئته الزراعية, وبالتالي نقص في الانتاج الزراعي الذي انعكس سلبا على الثروة الزراعية للبلد, يحاول البحث معالجة اسباب ظهور الآفات الزراعية وتأثيرها على الاقتصاد الزراعي, وكيف استطاعت الحكومة العراقية الحد من تأثيرها السلبي على الزراعة.

اهمية البحث:

بدأ العراق يعاني نقصاً واضحاً في عمليات الانتاج الزراعي وفقد الكثير من اراضيه الزراعية التي كانت تنتج العديد من الاصناف الزراعية المختلفة, ذلك بسبب تأثره بالآفات الزراعية التي دخلت بشكل وبآخر الى العراق من دول مجاورة بفعل الظروف المناخية التي ادت الى انتقالها, مما سبب تأثيراً واضحا على سياسته الزراعية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، فضلا عن, المنهج التاريخي في تناول موضوعات البحث.

المحور الأول: واقع الزراعة في العراق واهم التحديات الطبيعية التي واجهتها ١٩٢١-١٩٥٨:

يمتلك العراق وضعا جغرافيا مميزا يتيح له، في حال وجود انظمة وقوانين من شانها تطوير القطاع الزراعي، أن يكون في مقدمة البلدان المتطورة زراعيا. فالعراق يتميز بتنوع مناخه وهذا يحتم بدوره تنوع محاصيله الزراعية ووجودها على مدار العام، فما يزرع في كردستان العراق تحت ظروف مناخية معتدلة ووفرة بالأمطار هو غير ما يزرع في وسط وجنوب العراق ذو المناخ الحار والرطب. من جانب أخر، يمتلك العراق الكادر الأكاديمي المؤهل لوضع البرامج والخطط لحل مشاكل الزراعة في العراق. إن القطاع الزراعي يعاني من مشاكل جوهرية أثرت بشكل مباشر على إنتاجيته فضلا عن الآفات التي واجهت الزراعة[1].

الجدير بالذكر, تبلغ المساحة الكلية للعراق حوالي (٤٣٥) الف كم ٢ شاملة المياه التي تغطي حوالي (٩٢٤) كم ٢ من هذه المساحة وهي تشكل نسبة (2,0%), وبذلك تبلغ المساحة الارضية حوالي (٤٣٤) الف كم٢، ويشتمل سطح العراق على اربع مناطق طوبوغرافية مهمة يمكن ترتيبها حسب المساحة والاهمية النسبية التي تشكلها وتتوزع كالاتي : الصحاري (٣٩%)، السهول (٣٠%)، الجبال (٢١%)، الاراضي المتموجة (10%), وتقدر مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في العراق بحوالي (٤٨) مليون دونم (٢،١٩) مليون هكتار، تشكل حوالي ٢٨% من اجمالي مساحة العراق. وتقع حوالي (٣٢) مليون دونم (١٢، ٨ مليون هكتار) من هذه الاراضي في المنطقة المروية التي تغطي اجزاء من وسط وجنوب العراق [2].

في هذه الفترة برزت شركات التنمية الزراعية في العراق للقيام بمشاريع زراعية ، كان من ابرز هذه المشاريع ، المشروع الذي تقدم به الدكتور نجيب اصغر وحمدي الباجه جي وثابت عبد النور عام ١٩٢٤ لاستثمار (٣٦,٠٠٠) أكثر من الاراضي الزراعية على نهر ديالى وقد جاء في الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية واصحاب الامتياز، ان يقوم اصحاب الامتياز باستصلاح الاراضي التي تضعها الحكومة تحت تصرفهم وبموجبه لا تأخذ الحكومة حصة لها من المحاصيل غير (١٠) فقط يضاف الى ذلك ان مصاريف العمران التي ينفقها اصحاب الامتياز تعتبر دينا محتازا تدفعه الحكومة من حصتها : اما مدة الامتياز فكانت ٦٠ عاما غير ان اصحاب الامتياز عمدوا الى بيع الامتياز الى شركة بريطانية دعيت بشركة زراعة القطن في ديالى وقد وافقت الحكومة العراقية على تحويل حقوق اصحاب الامتياز الى الشركة البريطانية ، وقد تبين بعد ذلك ان نهر ديالي الذي لا يكاد يسد حاجة البساتين الى المياه غير قادر على تموين الشركة بالمياه اللازمة[3].

بالمقابل، كان النظام الإقطاعي يمثل أحد ركائز الحكم الملكي في العرق، وظهرت ملكيات زراعية كبيرة ضمت مساحات شاسعة من الأراضي الأميرية، لاسيما بعد قرار الحكومة مسح الاراضي عام ١٩٣٢ ، تجدر الاشارة، ان الحكومة أصدرت في عام ١٩٢٩ قانون تشجيع الزراع على استخدام الآلات الزراعية، وحصر استيرادها وبيعها بمصلحة المكائن والآلات الزراعية، وجرى التوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية. كما سعت الحكومة بواسطة المصرف الزراعي إلى إقراض المزارعين وتطوير نوع الزراعة[4].

لاسيما وان الزراعة في العراق تشكل عصب الاقتصاد بل انها تتعدى هذا المفهوم لتؤثر في الواقع السياسي, فواحدة من أسباب حركة العشائر في الفرات الأوسط كانت لأسباب اقتصادية والمتمثل بالأرض, بعد ان استحوذ شيوخ العشائر على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية مكنهم اقتصاديا واجتماعيا واصبح لديهم نفوذا سياسيا بوصف انهم واجهات اجتماعية للمحافظات الجنوبية[5].

من جانب آخر، شهد العراق محاولات عدة عمليات إصلاح زراعي وذلك عن طريق إنماء الأراضي الحكومية وتوزيعها على شكل ملكيات صغيرة بموجب قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة رقم (٢٣) لسنة ١٩٤٥ الذي شمل (٩٩) ألف هكتار من الأراضي المروية في لواء الكوت، والقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٥١

المتعلقة باستثمار الأراضي الأميرية [6]. وبعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ خطت الحكومة خطوة الرئيس لأعداد قانون الإصلاح الزراعي"[7]، وذلك بإصدار وزير الزراعة أمرًا وزاريًا في الثاني من أغسطس ١٩٥٨ بتأليف لجنة لوضع قانون الإصلاح الزراعي وقد ارتكبت أعمال هذه اللجنة عن إعلان قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) الذي أصبح نافذ المفعول ابتداءً من ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨، واستحدثت وزارة الإصلاح الزراعي بمقتضى قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لعام ١٩٥٩، وأنشأت هيأة إصلاح زراعي متميز التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ٧ لعام ١٩٦٠ لإعادة توزيع الأرض على الفلاحين[8].

وهناك جملة من المشاكل التي عانى منها قطاع الزراعة في العراق اضافة إلى مشاكل الآفات الزراعية ابرزها:

أولا: مشكلة تملح الأرض والتعرية:

تعد مشكلة تملح الأراضي الزراعية في العراق من المشاكل الرئيسية ألتي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي وانخفاض إنتاجيته، وتشير التقارير الى أن هذه المشكلة سببت في تدهور ما يقارب ٦٥ بالمائة من الأراضي الزراعية في الوسط والجنوب. إن ارتفاع نسبة التملح في التربة لاتعني فقط فقدان المزيد من الأراضي الزراعية فحسب، بل التأثير على إنتاجية الأرض الزراعية، فبوادر تملح التربة تظهر من فترة زمنية طويلة قبل أن تصل الى الحالة التي تستحيل الزراعة فيها. هناك عدة عوامل أدت إلى زيادة ملوحة التربة في الأراضي الزراعية في العراق، وهي:[9]

1- إستغلال ماء الري بشكل غير مدروس من قبل الفلاح البسيط وانعدام أساليب الصرف، أدى إلى ارتفاع منسوب الماء الأرضي إلى مستوى سطح التربة تاركا طبقة ملحية على السطح نتيجة التبخر.
2- الطبيعة الجغرافية لمناطق وسط وجنوب العراق حيث الانحدار الضئيل لمستوى الأرض، فمدينة بغداد، التي تبتعد عن الخليج مسافة ٥٥٠ كيلومتر، لا ترتفع سوى ٣٤ متر عن مستوى سطح البحر.
3- طبيعة الظروف المناخية المتمثلة بارتفاع شديد في درجات الحرارة خصوصا في فصل الصيف.
4- قلة مشاريع الري بالتنقيط من جهة وسوء الإدارة الحكومية للري بالتنقيط التي تم إنجازها والعجز عن إدامتها وإصلاحها بما يلي: [10]

أ- تؤدي إلى زيادة التملح في الأراضي الزراعية إلى تغيير صفاتها الفيزياوية تصبح من المتعذر تهيئتها للزراعة إضافة إلى عدم نمو النباتات فيها نتيجة زيادة تركيز الملوحة.

ب- هجرة العوائل الزراعية المعتمدة على هذه الأراضي إلى المدينة.

ت- تدني مساهمة القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني.

ث- استصلاح الأراضي المتملحة يتطلب استثمارات كبيرة لا تكون مرتبطة بشكل بسيط، على هذا الاساس ينبغي أن تأخذ الدولة هذه المهمة على عاتقها وتقوم بالإصلاحات الاساسية.

وقد عانى الريف العراقي من استحكام ظاهرة البطالة, ويرجع السبب في ارتفاع البطالة في الارياف العراقية الى اسباب كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر, ان كثير من مزارع الطماطة وخاصه المحاذية الى الرمادي وكربلاء والنجف والديوانية قد تصحرت نتيجة لزحف الصحراء عليها لكثره العواصف الترابية وقله الامطار والنبات الطبيعي اما محافظه ديالى فقد ماتت البساتين نتيجة لنقص المياه لجفاف نهر ديالى وانخفضت نسبة انتاج القمح في محافظة نينوى نتيجة لقله في سقوط الامطار خاصه الاراضي الديمية وارتفعت نسبة البطالة بين الفلاحين الذين يزرعون الرز في المحافظات الجنوبية نتيجة لمنع السلطات زراعه الرز هناك لقله المياه في نهري دجلة والفرات وانخفضت انتاج الفاكهة والنخيل نتيجة لقله مكافحه الحشرات والآفات والامراض واعدم استخدام الوسائل الحديثة ومن جهة اخرى فقد انخفض مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي ليصل ال7% فقط وانخفض دخل اغلب العوائل الريفية العراقية لتصل الى (30) دينار لسنه 1958[11].

ثانيا: أنواع الآفات الزراعية التي تؤثر في الزراعة:

تتعرض المحاصيل والمزروعات بصورة عامة إلى أنواع من الآفات الزراعية المؤذية والتي تسبب خسارة المبالغ الطائلة والجهود الكثيرة ولهذه الخسائر التي تتعلق مباشرة بحقوق الأفراد ومستوى معيشتهم. وتشمل الآفات الزراعية:[12]

1- الطفيليات: هي كائنات حية كالفطريات والبكتريا والطحالب والديدان الثعبانية والنباتات الزهرية المتطفلة والتي تصيب النباتات وتسبب لها الأمراض المختلفة.
2- الحشرات هي كائنات صغيرة مرتبطة بشعب مفصلية من المملكة الحيوانية وهي تمطر أجسامها وأطرافها وتتسبب في مفاصل أو حلقات عديدة وتختلف الحشرات كثيرًا في أحوالها وطباعها وشكلها وهي عديدة جدًا بحيث يمكن أن يتجاوز عدد جميع أنواع الحيوانات الأخرى.

فضلا عن عوامل غير طفيلية وتسببها العوامل التالية:

أ- درجات الحرارة المنخفضة

ب- .درجات الحرارة العالية.

ت- الظروف الجوية غير الملائمة كالرياح والغبار والصواعق والرطوبة الزائدة.

ث- نقص العناصر الغذائية أو زيادتها

من هذا المنطلق، تسبب الآفات الزراعية خسائر فادحة في المحاصيل الاقتصادية في العراق والعالم إذ أنها تسبب نقص المحاصيل وبالتالي قلة العرض في الأسواق بسبب أسعارها وهذه تؤثر في معيشة الافراد بصورة مباشرة ومعيشة الفلاح بصورة عامة[13].

المحور الثاني: اثر الآفات الزراعية على القطاع الزراعي في العراق 1921-1958:

اولا - انواع الآفات التي تؤثر على المحاصيل الزراعية في العراق:

واجهت الزراعة في العراق مشاكل عدة تمثلت بالحشرات الزراعية كحشرة "الدوباس" على اشجار النخيل وتعد من اخطر الآفات الحشرية التي تصيب اشجار النخيل حيث تقوم بامتصاص العصارة النباتية من الخوص والجريد والعذوق والثمار مسببة شحوبا واصفرارا في هذه الاجزاء النباتية وتفرز حوريات الحشرات البالغات الندوة العسلية بغزارة فينتج عنها اضرارا مباشرة في السعف والثمار اذ تغلق ثغور الورقة وتقلل من عملية التنفس[14].

بالمقابل، فان حشرة "الاحميرة" التي تعرف أيضا بـ "الحشفة" و "الحميرة" وتكون بهيئة فراشة صغيرة الحجم تميل الى السمرة وعلى الاجنحة خطوط وسطية طولية لونها رمادي، وتضع الانثى البيض على الشماريخ حيث يفقس بعد اسبوع وتخرج منه يرقات تقوم بثقب قشرة الثمرة وتتغذى اليرقة على بعض محتويات الثمرة التي لم تزل خضراء فتبدا الثمرة بالجفاف ونصبح محمرة متحشفة ومن هذا الشكل اشتق اسم الحشرة، وتعد تمور الخستاوي والتبرزل من اشد الاصناف حساسية للإصابة بحشرة الحميرة[15]. كما ان هناك افات اخرى تهاجم النخيل منها افة "حفار ساق النخيل" ذو القرون القصيرة والطويلة على اختلافه، وكذلك عنكبوت الغبار او عنكبوت التمرويكون لحمي اللون وينسج خويطا دقيقة على سطح الثمرة في مرحلة (الجمري)، كما يقوم بمص عصارة خلال قشرة الثمرة[16].

وبالمستوى نفسه، تمثل حشرة ذبابة الفاكهة" او "فاكهة البحر المتوسط" خطرا اخر على المحاصيل الزراعية، وتصيب الحمضيات والفواكه وتكون على شكل ذبابة يتراوح طولها من ٤-٦ مم والأعين غير متصلة ولامعة وذات لون بني والصدر فضي اللون محاط ببقع سوداء، وتؤدي هذه الآفة الى تعفن الثمر نتيجة لدخول البكتريا اثناء وضع البيض بعد ثقب هذه الآفة قشرة الثمر بالة وضع البيض، مما تتسبب بدمار المحاصيل الزراعية واتلافها[17].

من جانب آخر، تعد حشرة "المن" من اخطر الآفات الحشرية التي تهاجم الحمضيات والنخيل وقد تؤدي الى تلف الثمار وتدمير المحصول وبالتالي انخفاض الانتاج الزراعي وتردي نوعيته[18]، وتعد هذه الحشرة نوع من انواع الحشرات المجنحة التي تصيب النخيل ايضاً، تنمو هذه الحشرة وتعيش في ظل مناخ ملائم لها وتتكاثر في مدة قصيرة قدرها خمسة عشر يوماً، دخلت هذه الحشرة الى العراق ابان العهد الملكي واصابت كثيراً من المزارع والنخيل، ولاسيما في مدينة البصرة في ناحية المدينة بقضاء القرنة[19].

تأسيسا على ماسبق ذكره، فان هذه الحشرات وغيرها من الحشرات الضارة التي تسببت بأضرار كبيرة على الزراع والمزارعين فضلاً عن التكاليف الباهظة التي يعمل كل من الفلاحين والحكومة العراقية، وبالتالي انعكس سلبا على واقع الإنتاج الزراعي في العراق لهذه الآفات التي أدت إلى تدمير كثير من المحاصيل الزراعية[20].

ثانيا: موقف الحكومة العراقية من انتشار الآفات الزراعية وطرق مكافحتها:

من الجدير ان نشير هنا، ان ظاهرة انتشار الآفات الزراعية في المناطق الزراعية قد لاقت اهتماما من قبل الحكومة العراقية بدلا من مجلس النواب العراقي ومجلس النواب الذي يهتم ببعض نوابه بهذه الظاهرة، حيث عنيت مشكلة مكافحة الآفات الزراعية وزيادة مخصصات مكافحة الآفات الزراعية في مناقشات المجلس[21]، ونتيجة لذلك سلط مجلس النواب الضوء على موضوع انتشار الآفات الضارة بالزراعة، من هذا المنطلق، طرح النائب عن البصرة محمد السعيد العبيد الواحد[22]، سؤالاً شفهياً على وزير الاقتصاد والاتصالات بشأن انتشار حشرة المن" في البصرة والحلة وكربلاء، مؤكدة بقولها: "في العشرين من الشهر الماضي، قامت الحكومة بجلب مكائن جديدة لمكافحة تلك الحشرات، وهي غير كافية بنسبة كبيرة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإصابات[23].

بالمقابل، رد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي[24], على تلك الانتقادات مؤكداً ان المكائن المخصصة لعملية مكافحة الافات تعمل وفق الاساليب المتبعة في مكافحة الافات الزراعية، ولكن ، لكثرة سعف النخيل الموبوءة التي قدرت بالملايين، عملت الحكومة على وضع لائحة قانونية لتوسيع نطاق المكافحة, وفي سياق نفسه، كان لنواب

البصرة مداخلات في مجلس النواب العراقي لمواجهة الآفات الزراعية، وكان طالبًا في مجلس النواب العراقي، نائب رئيس البصرة، محمد سعيد عبد الواحد مرة أخرى، حكومة أخرى باستيراد مكائن جديدة، كما نقلت حقوق فلاحي البصرة إلى مجلس النواب العراقي بسبب الضرر الكبير الذي وقع عليهم[25].

من جانب آخر، انتقد النائب رايح العطية[26] عمل مديرية زراعي بسبب أهمالها مكافحة الآفات، وانتقد من بلس النائب عبد الغني النقيب عمل مديرية زراعي أيضًا بسبب الاضرار الفادحة التي اصابت الزراعة في المناطق الشمالية بسبب انتشار حشرة "السونة" التي محت ما لا يقل عن "٣٠٠" قرية زراعية، وختم النائب حديثه متسائلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل مكافحة الآفات الزراعية في المناطق الشمالية[27]. بالمقابل، شكر النائب ابراهيم عطار باشي[28] الحكومة على الجهود التي بذلتها في مجال مكافحة الآفات الزراعية وتعويض المتضررين منهم، كما طالب في نهاية حديثه الحكومة بأن توزع المبالغ بصورة عادلة على جميع المناطق دون استثناء وتزيد من الاهتمام بالمناطق الشمالية بسبب كثرة الحشرات الضارة بتلك المناطق [29]. وقد شكر وزير المالية توفيق السويدي النواب على كلامهم إلى أن الحكومة ستكون أكثر عدالة في توزيع المنح المالية على المتضررين وأنها ستتخذ إجراءات الكفالة بالقضاء على حشرة "السونة"[30].

وفي جلسة المنعقدة في ١٠ نيسان عام ١٩٤٥، طرح النائب عن الحلة جعفر حمندي[31], سؤالاً شفوياً على وزير الاقتصاد بشأن بيان سبب تأخر إجراءات مكافحة حشرة الدوباس في الحلة، فأجاب وزير الاقتصاد توفيق وهبي[32], على السؤال بشكل واضح الأسباب التي أدت إلى تأخير المكافحة هو وجود محصول النخيل، وان الحشرة لم يتفقس حتى الآن وبعد أن يتفقس تقوم مديرية الزراعة بمراقبتها[33].

تجدر الاشارة ان ناحية حديثة شهدت خلال عام 1945 اهتمامًا بمكافحة الآفات الزراعية، وارتفاع مأهولة بالسكان هو "صالح "عبود" كان يتقاضى راتبا قدره "8 دنانير" ويعمل في مكافحة الآفات الزراعية والحشرات الضارة، والدائرة المستغلة من الزراعة مؤجرة بمبلغ 400 فلس، وأن الاهتمام في جانب من التطور توجه بشكل خاص إلى مكافحة الآفات والجراد وذلك لخطرهما على الزراعة[34].

ثالثًا ـ آفة الجراد النجدي والمراكشي وسياسة الحكومة العراقية ازاء مكافحته:

إن الزراعة في العراق بشكل عام واجهت مشاكل رئيسية تمثلت بمشكلة الجراد، وانحباس الأمطار في بعض المواسم، التي كان لها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية[35]، وعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقية المستمرة لمكافحة حشرة الجراد، إلا أنها شديدة الانحدار بالتأثير على المحاصيل الزراعية وشكلت مشكلة دائمة طوال العهد الملكي لأنها للمشكلة لم تكن جذرية بل عولجت بشكل سطحي مما جعلها موضوع تداول ونقاش مفتوح في مجلس النواب بعد الاستقلال[36].

تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثانية في الرابع من حزيران ١٩٢٧ بـ "لائحة قانون مكافحة الجراد لعام ١٩٢٧[37]، بالمقابل، بين النائب عزيز شريف في الجلسة المنعقدة في 3 حزيران عام ١٩٣٧، الدور الذي أدته الحكومة العراقية في مجال مكافحة الجراد على الصعيد الداخلي في المزارع والبساتين الداخلية، وعلى الصعيد الخارجي في مجال التعاون الدولي في مجال مكافحة الجراد بسبب العواقب التي واجهت الحكومة في مجال تلك المكافحة مما جعلها تلتجئ على الصعيد الخارجي الى عقد اتفاقية مشتركة بين تركيا والعراق ونجد، نصت تلك الاتفاقية على مكافحة الجراد وضرورة القضاء عليه في المناطق الصحراوية المشتركة[38].

من جانب آخر، نقل النائب عبد الغني النقيب في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٤٠ معاناة الفلاحين في الشمال، كما طالب الحكومة بتخصيص المبالغ اللازمة من اجل مكافحة الجراد في تلك المناطق [39]. كما انتقد النائب عن الموصل ابراهيم عطار باشي الحكومة بسبب سوء توزيع المساعدات المالية، كما شدد على قضية العدالة في توزيع المساعدات المالية على فلاحي المنطقة الشمالية الذين تضرروا كثيراً بسبب هجمات الجراد[40]. وعند مناقشة ميزانية عام ١٩٤١ المالية كانت مطالب النائب محمود رامز[41]، عديدة انصبت في مصلحة الفلاح، كان في اهمها رفع الحيف والظلم عن الفلاحين، وعدم مطالبة الحكومة بالديون الزراعية بسبب هجمات الجراد التي اتلفت معظم محاصيل الفلاحين[42].

وبالمستوى نفسه، وجه النائب سلمان البراك انتقاداً شديداً الى مديرية الزراعة بسبب تقصيرها في اداء واجبها المهني وقد اوضح النائب ذلك عندما قال: "انني أسف أن أقول أن هذه المديرية في الوقت الحاضر ليس فيها فائدة سوى تنظيم الحدائق"[43]. فيما طالب نائب الموصل سالم نامق بمعالجة مشاكل الفلاحين ولاسيما في شمال العراق، كما اقترح عقد اتفاقيات دولية مع الدول المجاورة من اجل اتمام عملية المكافحة[44]. إثر ذلك اكد وزير الاقتصاد توفيق وهبي ان الحكومة اشتركت في مؤتمرات عدة[45], زراعية مع الدول المجاورة، كان اولها مؤتمر ايران لمكافحة الجراد الذي عقد في عام ١٩٤٣، وركز هذا المؤتمر جهوده في مكافحة الجراد ودرس نتائج مكافحة الجراد في المواسم السابقة لانعقاد المؤتمر، كما بين وزير الاقتصاد ان الحكومة الايرانية سوف تدعو ممثلين عن الدول المشاركة في هذا مؤتمر في إيران عام ١٩٤٤ من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الجراد النجدي[46].

وفي سياق ذاتي، وجه النائب عن بغداد محمود رامز إلى وزير الاقتصاد توفيق وهبي من أجل أيضاً، وسوف تتخذها الحكومة العراقية بما في ذلك تسرب كميات كبيرة من الجراد النجدي والمراكشي[47]، إلى الأراضي العراقية من أجل ضمان الرأي العام العام. وفي ضوء ذلك، أوضح وزير الاقتصاد أن مديرية الزراعة العامة علمت أن الجراد سوف يستهدف العراق من الأراضي السعودية والكويتية، وأن الوزارات مستعدة بعد اتخاذ إجراءات احترازية لمكافحة الجراد المنتشر في عموم العراق ولاسيما في كركوك[48]. كما انتقد النائب عن الموصل سالم نامق عمل مدير زراعي بسبب تقصيرها في أداء واجبها في مجال مكافحة الجراد، ولاسيما في المجال الاداري الذي غالبًا ما يؤدي إلى تأخير عمل المكافحة[49].

بعد تكليف نوري السعيد بتشكيل وزارته التاسعة وذلك بتاريخ الحادي عشر والعشرين من تشرين الثاني عام 1946، التي أصبح فيها بابا علي[50], وزيراً للاقتصاد عند ذلك اولت وزارته اهتمامها بمكافحة الآفات الزراعية وألزمت وزارته فيما يتعلق بمكافحة الآفات الزراعية. موظفوها بمراقبة الاراضي الزراعية ومواسم ظهور الآفات الزراعية والشروع في وضع الخطط اللازمة لمكافحة المزارع من خطرها فضلا عن ذلك, وعلى وفق مشورة وزارة الاقتصاد طلب مجلس الوزراء من السفارة البريطانية ترشيح خبير الحشرات المستر ام. اف برنيت التي وجدت فيه الخبرة الكافية في مجال مكافحة الحشرات وما تسببه من اضرار على الواقع الزراعي للعراق[51].

شهد العام ١٩٥٢ استحداث وزارة الزراعة وكان من بين تشكيلاتها مديرية البحوث والارشاد الزراعي العامة التي شملت واجباتها تدريب الزراع علميا وارشادهم الى انسب وسائل الإنتاج وتوزيع البذور المحسنة ونشر الثقافة الزراعية وضرورة مكافحة الآفات الزراعية، اما الطرق الارشادية التي كانت تستخدم من قبل المرشدين في هذا القسم هي الزيارات الحقلية وعقد الاجتماعات الارشادية للفلاحين واجراء الايضاحات الحقلية واعداد وتوزيع المطبوعات الارشادية وبث برنامج اذاعي اسبوعي[52].

وعند تشكيل وزارة عبد الوهاب مرجان عام ١٩٥٧، تضمن برنامج وزارته الاهتمام بالقطاع الزراعي وبالتحديد سبل معالجة الآفات الزراعية. وقد عمل عبد الوهاب مرجان على إنشاء مشروع "التحري ومسح الآفات الزراعية", للقضاء على الآفات الزراعية، وبما يمثله هذا المشروع من أهمية بمسح شامل للآفات الزراعية والأمراض النباتية والحيوانية والطيور، وجمع المعلومات الضرورية عن هذه الآفات التي تفتك بالمحاصيل الزراعية, وجمع المعلومات الضرورية عن هذه الآفات، وخصصت وزارة المالية مبلغ 335.500 ألف دينار لدعم هذا المشروع[53]. بالإضافة إلى ذلك، طالب مساعد في الموصل عند مناقشة ميزانية مالية قدرها 1.5 مليون دولار لشراء الطائرات الخاصة لمكافحة الآفات الزراعية التي ورثتها من مزارع الشمال[54].

وبالمستوى نفسه، اهتمت حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم بمكافحة الآفات الزراعية، من اهتماماتها بواقع الزراعة والفلاحة العراقية وفقًا لقانون الإصلاح الزراعي رقم 1958 الذي نص على تكوين جمعيات زراعية وحددت القانون المهمات ووظائف هذه الجمعيات واهمها "مقاومة الآفات وشق المبازل والمساقي" [55].

يذكر, ان الصحافة العراقية كانت لها موقف من الآفات الزراعية، وأثرت على الاقتصاد العراقي، فقد أولت الصحافة أمر حماية المزروعات ووقايتها اهتماما كبيرا، إذ أوصى بأهمية الإرشاد الزراعي في إنجاح عمل الفلاح وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضرورته وتعزيز "دائرة وقاية النبات" وتزويدها بالفنيين المختصين بالحشرات والأمراض النباتية وبالمختبرات والعدد اللازمة لتطبيق الطرق العلمية في مكافحة الآفات والاستفادة مما توصلت إليه البلاد الأخرى من الطرق والأساليب، وقد تركزت مقالاتها على أمرين مهمين هما: أولا الإرشاد والتوجيه لخلق زراعة صحية وناجحة في أساليبها، وثانيا تعليم الفلاح وتوجيهه الى كيفية مقاومة الآفات الزراعية بالمبيدات المختلفة بغية الحصول على إنتاج زراعي وفير ذي نوعية جيدة، لهذا حثت جريدة "الثغر" الجهات المسئولة على إدخال الآلات الحديثة والأساليب الزراعية الجديدة في الريف وتشجيع الفلاحين على استخدامها وتعليمهم كيفية استخدامها بالطرق العلمية الصحيحة[56].

وبالمستوى نفسه، اهتمت الصحافة بموضوع مكافحة الآفات الزراعية لاسيما فيما يخص التمور لما لها من اهمية في الاقتصاد العراقي، اذ أولت الصحافة العراقية ذلك الموضوع اهتماما كبيرا حيث جاء في جريدة الاستقلال في مقال لها على أهمية العناية بالتمور العراقية وضرورة مكافحة الآفات التي تتعرض لها التمور وذكرت "إن التمور تحتل المكانة الأولى في تجارة العراق فالواجب علينا إن نبذل من العناية في سبيل المحافظة عليها ماتستحقه بالنسبة لمقامها ومنزلتها. لاشك إن تمور البصرة هي المقصودة بالدرجة الأولى لأنها من أحسن وأجود أنواع التمور في البلاد وان جباة أهل هذا اللواء متوقفة على التمور وإذا أصابها البلاء فان ذلك يعود على هؤلاء بالوبال والخسران والاهم من ذلك إن تلتفت الحكومة لهذه المسالة المهمة وتصغي الى نداء البصريين واستغاثتهم المتوالية فتعمل على مكافحة الآفات الزراعية"[57].

الخاتمة:

يمكن القول ان للعوامل الحياتية وبالذات الآفات الزراعية تأثيرا مباشرا في انخفاض انتاجية الحقول الزراعية وبالتالي ينعكس سلبا على واقع الاقتصاد العراقي، من خلال ما تسببه من خسائر في المحاصيل الزراعية، ناهيك عن التكلفة الاقتصادية التي تستلزمها مكافحة تلك الآفات, بالمقابل, أن الاثر الاقتصادي والاجتماعي الذي

تركته الآفات الزراعية ارتبط ارتباطاً وثيقاً مع مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشها العراق، وإن تلك الأوضاع بطبيعتها وبالذات السياسية منها تتركت آثارها السلبية مستوى أي تطور القطاع الزراعي وبالتالي الاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية.

فضلا عن, ان الظروف التي أدت الى نشوء الآفات الزراعية في العراق، ولدت لدى الطبقة السياسية نظرة خاصة واهتماما متزايدا بضرورة مكافحة تلك الآفات، ومحاولة التغلب على المشكلات التخلف الزراعي وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بما يرفع مستوى معيشة المواطنين، ناهيك عن تحقيق التقدم الاقتصادي، الا ان عجز الهيئات الزراعية عن تحقيق نسب النجاح المرجوة في مكافحة الآفات الزراعية، رغم القوانين والتشريعات التي صدرت لحماية القطاع الزراعي، الا أنه عجز عن تحقيق أي تقدم ملموس, لذلك, كان ينبغي على السلطات العراقية توحيد جهودها في سبيل مكافحة الآفات الزراعية التي اخذت تفتك وتؤثر على الاقتصاد العراقي، وترك خلافاتها جانبا وضرورة تقديم مصلحة البلد وشعبه على المصالح الشخصية والنزاعات الاثنية التي انعكست سلبا على حياة الشعب العراقي الذي عاش الامرين، نتيجة اغفال الحكومات وعدم جديتها في مكافحة الآفات الزراعية من جانب، وسوء حالة الفلاح العراقي وعدم الاهتمام به من قبل الحكومة من جانب اخر.

. المراجع

---

(1) للمزيد ينظر حسين يحيى باقر الحيدري، الابعاد الاستراتيجية السياسية الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الزراعي في العراق (١٩٨٧ - ٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، ٢٠١٤.

(2) فيصل عبد الفتاح نافع, مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 46, مجلد 11, 2014,

(3) عبد الرزاق الفهد, الزراعة في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1917-1921, مجلة كلية التربية, العدد الثاني, 2005,

(4) غصون مزهر حسين المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه كلية التربية جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٥٢؛ حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٤٥ ١٩٥٨ دراسة تاريخية اطروحة دكتوراه، كلية التربية, جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢.

(5) وميض سرحان ذياب, حركة العشائر في الفرات الأوسط والادنى 1935-1936, مجلة آداب المستنصرية, العدد66, 2014, ص3.

(6) عبد الخالق محمد عبدي، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق، القسم الأول، بغداد، 1977، ص 251.

(7) للمزيد عن هذا القانون ينظر وزارة الإصلاح الزراعي الهيئة العليا للإصلاح الزراعي مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التفسيرية الخاصة بالإصلاح الزراعي، بغداد 1959، قانون الإصلاح الزراعي؛ حسن الخطيب، القطاع وقانون الإصلاح الزراعي مطبعة الجامعة بغداد 1959.

(8) غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص 69 - 70؛ أمجد خضير رحيم محمد، دائرة التطور الصناعي في العراق 1958، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2004، ص 30-3.

(9) احمد عمر الراوي الاسمدة الكيمياوية ودورها في تنمية الزراعة في العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٧٨، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٢-١٨٣؛ عادل عباس الشيخلي، أراء في المشاكل والتنمية الزراعية في العراق، بحث منشور على شبكة الانترنيت telering.a ؛ عبد الرزاق الفهد الزراعة في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٧، مجلة كلية التربية، جامعة بغداد، العدد ٢، ٢٠٠٦، ص ٢٠٩-٢١٢؛ سلام منعم زامل الشمري، ملامح ازمة الزراعة والغذاء في العراق ما قبل نيسان ٢٠٠٣ اسباب ومعالجات مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة عشر، العدد ١٨، 2008.

(10) هدى مهدي علي البياتي ظاهرة الإغراق وتأثيرها على الإنتاج الزراعي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص ٤٣ - ٤٤؛ حيدر حميد رشيد، المصدر السابق، ص ١٩؛ عادل عباس الشيخلي، المصدر السابق.

(11) عباس هاشم, اثر انخفاض مستوى الزراعة في العراق على الاستيطان الريفي دراسة في الجغرافية الزراعية' مجلة كلية التربية الأساسية, العدد الثالث والستون, 2010, ص580.

(12) النشرة إخبارية لوقاية النباتات في البلدان العربية الادنى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العدد ٦٦، ٢٠١٥، ص ٥-٩؛ سناء حسن المسلماوي، الآفات الزراعية (بحث)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١.

(13) رياض محمد علي المسعودي واشواق الكناني، آثار العوامل الحياتية في زراعة وانتاج محاصيل البستنة في أراضي الحسينية، مجلة السبط، العدد الرابع، ٢٠١٧، ص٢٠.

(14) سلمى عبد الرزاق، الخصائص الجغرافية لزراعة اشجار النخيل في قضاء عين التمر, مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد ٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦ ؛ علي الدجوى، موسوعة زراعة وانتاج نباتات الفاكهة مستديمة الخضرة، ١٩٩٧، ص ٣٨١.
(15) اميرة حبيب الجنابي، تحليل جغرافي للنشاط الزراعي في ناحية الكفل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٤ ، ص ١٩٣ ؛ سلام هاتف الجبوري، دور عناصر المناخ في التأثير على آفات الحمضيات للمنطقة الوسطى من العراق، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٤.
(16) حيدر صالح الحيدري وعماد محمد الحفيظ، افات النخيل والتمور الفصلية في الشرق الادنى وشمال افريقيا ، المشروع الاقليمي لبحوث النخيل والتمور في الشرق الادنى وشمال افريقيا، بغداد،1968، ص ٥٣؛ مكي علوان واخرون، الفاكهة المستديمة الخضرة، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٩٠، ص ١١٨.
(17) طه الشيخ حسن الحمضيات فوائدها -زراعتها - خدمتها - اصنافها - افاتها، ط١، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٦ ، ص ١٧٤.
(18) الزمان "جريدة"، بغداد، العدد ٢٢٤، ٥ حزيران ١٩٣٨ و العدد ٢٥٤، ١٩ شباط ١٩٣٩.
(19) مكي علوان واخرون، المصدر السابق، ص ٢٢.
(20) خضير عباس ريكان العبودي، المصدر السابق، ص ٨٨.
(21) فليح حسن خلف، أخصائي في التنمية الاقتصادية في العراق، منشورات وزارة الإعلام وبغداد، ١٩٨٠، ص ١١٦؛ محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي (١٩٢٥ - ١٩٥٨) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد، كلية التربية ١٩٩٥، ص ٢٥٥.
(22) محمد السعيد العبد الواحد: ولد في البصرة عام 1890، ينتمي إلى أسرة بصراوية نجدية الأصل، درس في المدارس الرسمية مع أساتذة متخصصين، واحترف مهنة التجارة، وانضم إلى سلك الشرطة في عام 1915 وتدرج في الوظيفة حتى أصبح مديرًا عامًا للشرطة في البصرة عام 1923، وانتخب نائبًا عن البصرة في المجلس التأسيسي عام 1924، ثم مديرًا عامًا لشرطة بغداد عام 1925، مثل لواء البصرة في المجلس النيابي خلال ست دورات انتخابية، وتوفي في عام 1957. للمزيد من النظريات في مجال السياسة في العراق الحديث، ج2، لندن، 2004، ص 37
(23) الزمان "جريدة"، بغداد، العدد 12، 26 أيار 1937 والعدد 20، 14 حزيران 1937 ؛ الدورة الانتخابية السادسة للاجتماع الاعتيادي الأول لعام 1935، محضر الجلسة الرابعة، في (17) تشرين الثاني 1935، ص 39.
(24) ياسين الهاشمي، المولود عام 1884 في بغداد، درس في المدرسة الحربية في إسطنبول وتخرج منها عام 1902 برتبة ملازم ثاني، وكان ضابطًا في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد عودته إلى العراق عام 1922 عين متصرفًا للأمن العام عام 1922، ومن ثم وزيرًا للأشغال والمواصلات بين عامي 1922 و1923، انتخب عضوًا في المجلس التأسيسي ونائبًا في مجلس النواب عدة مرات عن بغداد، وتولى وزارة المالية خمس مرات، وأصبح رئيسًا للوزراء بين عامي 1924 و1925 وبين عامي 1935 و1936، وأحيل إلى التقاعد إثر انقلاب بكر صدقي، توفي في بيروت عام 1937 للمزيد ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية، مطبعة حداد، بغداد، 1975؛ حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1990.
(25) م. م. ن الدورة الانتخابية السادسة الاجتماع الاعتيادي الأول لعام 1935، حضر الجلسة الرابعة، في (17) تشرين الثاني 1935، ص 39-40.
(26)رايح العطية: ولد عام 1881،عين خلال الحرب العالمية الأولى حاكماً لمدينة الشامية، كان ابرز زعماء ثورة العشرين انتخب عن الديوانية في المجلس النيابي عام 1924، استمر لستة دورات برلمانية متتالية، عين عضوًا في مجلس الأعيان في 8 حزيران 1949، جددت عضويته في 30 نيسان 1953، أصبح أستوزر أول وزير للزراعة في 23 آذار/مارس 1958 - أيار 1958، توفي في بغداد 8 حزيران 1970.
(27) م. م. ن الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام 1940، حضر الجلسة السادسة، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1940، ص 35.
(28) إبراهيم عطار باشي، ولد في الموصل عام ١٨٧٧، درس العلوم العربية والدينية ومارس التجارة، وانتخب نائبًا للموصل عام ١٩٣٠، وانتخب لمنصب اللواء المذكور في تشرين الأول ١٩٣٦، وانتخب أيضًا عام ١٩٦٣.
(29) م. م. ن الدورة الانتخابية السادسة الاجتماع الاعتيادي الأول لعام 1935، حضر الجلسة الرابعة، في (17) تشرين الثاني 1935، ص 39-40.
(30) م. م. ن الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٤٠، حضر الجلسة السادسة، في (٢٥) تشرين الثاني ١٩٤٠، ص ٣٦-٣٧.

(31) جعفر حمندي ولد في بغداد عام 1894، وتعلم القراءة والكتابة بعد أن اتجه إلى المدرسة الجعفرية على يد العديد من رجال العلم، ثم حصل على شهادات في عام 1925، تولى منصبه بعد تأسيس السلطة الوطنية في العراق كقاضي جعفري في بغداد عام 1923 ثم مديرًا للحقوق في وزارة الداخلية عام 1928، ثم أصبح مفتشًا إداريًا في عام 1935،نتخب نائبًا عن لواء الحلة عام 1943، وأعيد انتخابه نائبًا عن بغداد في عام 1955، وتوفي في بغداد عام 1952، وتولى مناصب سياسية كبيرة في 12 فبراير 1952. للمزيد ينظر في مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، ج 2، ص 90 ؛ السياسة "جريدة" بغداد، العدد 15، 11 فبراير 1952.

(32)توفيق وهبي ولد في عام 1891 في السليمانية، درس في الكلية الحربية في إستنبول، وتخرج منها في عام 1908 برتبة ملازم، ثم درس في كلية أركان الجيش وتخرج منها في عام 1931 برتبة رائد ركن، تولى توفيق فهمي مناصب عسكرية وعسكرية عدة منها كلية عسكرية في عام 1929، وأصبح متصرفًا في مجلس السليمانية في عام 1930، وأصبح عضوًا في مجلس النيابي أكثر من مرة، وفي عام 1944 أصبح وزيرًا للاقتصاد. للمزيد ينظر: هيوا حميد شريف، توفيق وهبي 1891 - 1984 حياته السياسية والثقافية، دار بنكه زين, السليمانية، 2006 ؛ محمد خير رمضان يوسف، إعلام الزركلي - وفيات ١٩٧٦ - ١٩٩٥، ط ٢، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٩٨.

(33) محمد سعيد مهيدي الهيتي، حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية والاقتصادية، من كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2011، ص 138-139.

(34) م. م. ن الدورة الانتخابية العاشرة للاعتياديا الثاني لعام 1944، حضر الجلسة التاسعة عشرة، في (10) نيسان (1945)، ص 368.

(35) نبيل عكيد محمود المظفري، نائب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2000، ص ٧٤.

(36) فهد امسلم زغير، الشؤون الزراعية واثارها على العراق في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، مجلد 16 العدد 67، 2019, ص ٢٠٠.

(37) المصدر نفسه, ص210.

(38) م. م. ن الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٣٧، محضر الجلسة الثانية والعشرون، في (٣) حزيران 1937، ص ٣٠٢.

(39) فهد امسلم زغير ، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(40) م. م. ن الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام ١٩٤٠، محضر الجلسة السادسة، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٠، ص ٣٥.

(41) محمود رامز : ولد في بغداد عام ١٨٧٥ ساهم في ثورة العشرين وانتمى إلى الجيش ١٩٢٤ برتبه مقدم، ساهم في تأسيس الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن تولى إصدار جريدة صدى الوطن في تشرين الأول ١٩٣٧ ، والثبات عام ١٩٣١ ، أنتخب في المجلس النيابي في عام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ ، توفي عام ١٩٨٠ للمزيد ينظر: ثائر جاسم محمد السعدي، القضية الكردي في الصحافة البغدادية ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية، ٢٠١٤، ص ١٣١- ١٣٢.

(42) م. م. ن الدورة الانتخابية التاسعة الاجتماع الاعتيادي الاول لعام ١٩٤٠، محضر الجلسة الثلاثون، في ١٩٤١، ص ٣٨٢-٣٨٣.

(43) المصدر نفسه، ص ٣٨٥ - ٣٩٣.

(44) المصدر نفسه.

(45) منها مؤتمر طهران الذي عقد في مصر عام ١٩٤٥ بناء على اقتراح مركز تموين الشرق الأوسط، واشتركت فيه كل من روسيا وايران والهند وباكستان وبريطانية والعراق، ومؤتمر لندن الذي اشترك فيه كل من العراق، ومصر، وفلسطين والاردن وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية، وتركيا وروسيا، والهند، درس هذا المؤتمر احوال الجراد المراكشي والجراد النجدي وقدم كل من ممثلي الدول تقريراً خاصاً عن الجراد، وتم تداول الحديث في هذا المؤتمر عن الجهود المشتركة في مجال مكافحة الجراد للمزيد ينظر : م. م. ن محضر الجلسة الثانية عشر، في (١٤) شباط (١٩٤٥) ، ص ٢٠٣ - ٢٠٥ ؛ الوقائع العراقية "جريدة"، العدد ١٢٤٧٧، ٧ حزيران ١٩٤٧ ، قانون تصديق اتفاقية مكافحة الجراد المعقود بين الحكومتين العراقية والايرانية، ص ١٠٤ - ١٠٧ ؛ الاستقلال "جريدة"، العدد ١٧٧٩ ، ١٩٤٢

(46) الجراد النجدي: هو الجراد الذي جاء إلى العراق من الأراضي العراقية المجاورة، وتسبب في أضرار جسيمة وكبيرة للمحاصيل الزراعية في العراق.

(47)الجراد المراكشي: هو الجراد الذي جاء إلى العراق من الأراضي العراقية المجاورة، ودمر مساحات شاسعة من الأراضي العراقية ... للمزيد ينظر: د. ك. و ملفات البلاط الملكي، وثائق وزارة الزراعة ملف مكافحة الجراد، الملف رقم (3)، لعام 1939 - 1941، كتاب رسمي حول مكافحة الجراد المراكشي في العراق، ص 24 ؛ د. ك.

و وثائق وزارة الزراعة الملف الورقي التسلسل رقم (4)، التقرير السنوي لعام 1934 - 1935، ص 16 ؛ الزمان "جريدة"، بغداد، العدد 107، 3 كانون الثاني 1938 ؛ والعدد 206، 3 أيار 1938، ص 4.
(48) م.م.ن, محضر الجلسة الثالثة والثلاثين في 24 نيسان 1945, ص411.
(49) م. م. ن. محضر الجلسة الثانية والأربعين، في ٣١ أيار/مايو ١٩٤٥، ص ٥٤٧-٥٤٨.
(50) بابا علي: ولد في منطقة كاني اسكان في مدينة السليمانية عام ١٩١٢، ونشأ في أسرة دينية عريقة، إذ كان والده محمود الحفيد من المهتمين بالأمور الدينية والعلمية، وأصبح نائبًا في البرلمان العراقي عام ١٩٤٧، وتولى منصب وزاري في العهد الملكي والجمهوري، ووزيرًا للاقتصاد ووزيرًا للزراعة للمزيد ينظر: اراس حسين الفت, بابا على ودوره السياسي في العراق 1912-1970, رسالة ماجستير, كلية التربية, الجامعة المستنصرية,2009.
(51) اراس حسين الفت, المصدر السابق, ص48-50.
(52) دحام نايف عزو قادر الجرجي, اراء العاملين الارشاديين بمشاكل العمل الارشادي الزراعيفي العراق من حيث الاحجم والاهمية, اطروحة دكتوراه, كلية الزراعة والغابات, جامعة الموصل, 2005, ص34.
(53) حسن احمد ابراهيم المعمري، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام 1958، حصل على درجة الماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، 2007، ص 113.
(54) فهد امسلم زغير، المصدر السابق، ص 215.
(55) غصون مزهر حسين المحمداوي، المصدر السابق، ص 94.
(56) هلال كاظم حميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية ١٩٣٢ - ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، جامعة الدول العربية، ٢٠١١، ص ١٣٩.
(57) هلال كاظم حميري الشبلي، المصدر السابق, ص130.

المستخلص باللغة الانكليزية

Agricultural pests are considered one of the most significant challenges facing the agricultural sector in Iraq, negatively impacting the national economy. Iraq suffers from severe problems in this area due to the diversity of its climate and agricultural patterns, which creates an environment conducive to the spread of numerous insect and fungal pests that directly impact major agricultural crops such as wheat, barley, cotton, and vegetables.

This research focuses on analyzing the impact of agricultural pests on the Iraqi economy over different periods, highlighting agricultural productivity losses and their impact on the agricultural income of farming families, as well as food security in the country. The research also reviews the policies and measures taken to combat these pests, whether through traditional or modern technologies, and evaluates their effectiveness in reducing damage.